المقتطف

الجزء الاول من المجلد السادس عشر بعد المئة

١ يناير سنة ١٩٥٠ — ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٩

القضاء والقدر

مسكين هذا القضاء والقدر، يرتكب الناس الجريمة وتجري الحوادث بتقصير منهم، فتلقى المسؤولية على « القضاء والقدر ». مثال ذلك: يسقط بيت قديم أو مبني بناء غير متين على ساكنيه فيقتلهم. فيقال: أن القتل حدث قضاء وقدراً. ومن يعاقب القضاء والقدر؟

وهو معلوم أنه لا معلول بلا علة. وما من حادث إلا له سبب أو سلسلة أسباب. فإذا جهلنا الأسباب أبهمنا « القضاء والقدر ». إذا بحثنا عن سبب سقوط البيت عرفنا السبب في مصلحة التنظيم التي من واجباتها مراقبة البناء حين يبنى وحين يشرف على السقوط. فأولاً: على هذه المصلحة أن تقف على البناء حين يبنى لكي تتأكد أنه يبنى حسب الأصول الفنية. وثانياً: أن تفحص الأبنية المشتبه فيها إذا كانت آيلة إلى السقوط. وثالثاً: إذا رأت أن المنزل متداعٍ تنبه على السكان أن يخلوه وعلى صاحب المنزل أن يهدم منزله. تفعل مصلحة التنظيم هذا! ثم توكل « القضاء والقدر » بالأمر. والقضاء والقدر لا يحمي السكان ولا صاحب المنزل ولا مصلحة التنظيم لأنه غير مسؤول. إذاً من المسؤول؟

قس على هذه حادث الاصطدام في السكك الحديدية وما أدرانا أن تلقى التبعة على القضاء والقدر. ألا يجب أن تقع المسؤولية كلها على المصلحة؟ من القاتل؟ ومن يدفع الدية؟ القضاء والقدر؟ وما شأن التنظيم ومهندس التنظيم وصاحب المنزل الذي أنذر ولم يهدم إلا كشأن سائق السيارة الذي يدوس عابر السبيل ثم يزمّر وأخيراً في التحقيق يقال: حدث الحادث قضاء وقدراً، لأن المسحوق تحت العجلات لم يتنبه مع أن السواق زمّر.

كثيراً ما يحدث من الحوادث التي تكون أسبابها غامضة فتحال على القضاء والقدر، ولكن ما من حادث إلا وله سبب. فلنبحث عن الأسباب.